

## الفصل الثالث

### سوق العمل المعرى واحتياجاته من خريجى نظام التلمذة الصناعية

- أولا : نسبة قوة العمل إلى اجمالى السكان .
- ثانيا: هيكل الأنشطة الاقتصادية ونصيب قطاع الصناعة من قوة العمل .
- ثالثا: الهيكل المهنى والحالة التعليمية لقوة العمل .
- رابعا: الاحتياجات الكمية من خريجى نظام التلمذة الصناعية .
- خامسا: سياسات التعليم النظامى ودورها فى مواجهة العجز فى العمالة الماهرة .
- سادسا: البطالة والاحتياجات النوعية لسوق العمل .

### الفصل الثالث

#### سوق العمل المصرى واحتياجاته من خريجي نظام التلمذة الصناعية

للتعرف على الاحتياجات من خريجي نظام التلمذة الصناعية ، فان الأمر يتطلب التعرف أولاً لواقع سوق العمل المصرى ، خاصة فيما يتعلق بحجم ونسبة قوة العمل ، وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وكذا الهيكل المهنى والحالة التعليمية لقوة العمل ، وذلك بالتركيز على قطاع الصناعة وهو ماسيتم تناوله تفصيلا فيما يلى :-

#### أولا : نسبة قوة العمل الى اجمالى السكان :

على الرغم من التزايد المستمر فى الأعداد المطلقة للسكان ، إلا أن بيانات تعداد ١٩٨٦ تشير الى انخفاض نسبة الفئة العمرية التى تقع بين ( ٦ - ٦٤ سنة ) الى اجمالى السكان حيث بلغت ٧٧٦٪ بعد أن كانت ٧٩١٪ فى تعداد ١٩٧٦ ، ومن المعروف أن هذه الفئة هى التى تشكل ذلك الجزء من السكان الذى يمكن أن يساهم فى النشاط الاقتصادى ، كما تشير بيانات التعداد أيضا الى انخفاض معدل المشاركة الفعلية فى العملية الانتاجية فى المجتمع ، أى نسبة قوة العمل لجملة الذكور والاناث فى تلك الفترة ، فانخفضت نسبة قوة العمل من ٣٠١٪ من اجمالى السكان فى عام ١٩٧٦ الى ٢٨٨٪ فى تعداد ١٩٨٦ وذلك كما يتضح من الجدول التالى :-

## جدول رقم (١٦)

نسبة قوة العمل ( ٦ سنوات فأكثر بين الذكور والاناث )  
في تعدادات ١٩٦٠ - ١٩٨٦

بين النوعيين	بين الاناث	بين الذكور	نسبة قوة العمل سنة التعداد
٣٠ر١	٤ر٨	٥٥ر١	١٩٦٠
٣٠ر٠	٥ر٥	٥٣ر٦	١٩٧٦
٢٨ر٢	٨ر٩	٤٦ر٧	١٩٨٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

يتضح من الجدول السابق رقم (١٦) أن انخفاض نسبة قوة العمل فى تعداد ١٩٨٦ ، يرجع الى انخفاض نسبة قوة العمل بين الذكور بصفة أساسية ، ولعل ذلك يرجع الى أن أعداد المتواجدين بالخارج وغالبيتهم من الذكور تقع فى هذه الفئة العمرية ، هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة قوة العمل من الاناث الى مايقرب من الضعف بين تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٨٦ نظرا لزيادة مشاركة الاناث فى الكثير من مجالات العمل . وتوزع قوة العمل بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى ، ولايستأثر قطاع الصناعة الا بنسبة ضئيلة بالمقارنة بقطاعى الزراعة والخدمات .

### ثانيا : هيكل الأنشطة الاقتصادية ونصيب قطاع الصناعة من قوة العمل :

لقد سيطرت الزراعة على الهيكل الاقتصادى فى مصر ، فمنذ بداية هذا القرن وحتى الثلاثينيات منه ، كان ٧ من كل ١٠ من قوة العمل يعملون فى الأنشطة الزراعية ، ثم حدث بعد ذلك تغير هيكلى ضخم ، فانخفض نصيب الزراعة النسبى من اجمالى قوة العمل ، والجدول التالى يوضح التطور الذى حدث فى توزيع قوة العمل على القطاعات المختلفة فى المدة من ١٩٦٠ - ١٩٨٤/٨٣ .

## جدول رقم (١٧)

التوزيع النسبي لقوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية

١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٤

السنة	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٤
النشاط الاقتصادي			
الزراعة	٥٦٫٦٪	٤٣٫٨٪	٣٣٫٦٪
الصناعة	٩٫٧٪	١٢٫٣٪	١٢٫٥٪
الخدمات	٣٣٫٧٪	٤٣٫٩٪	٥٣٫٩٪

المصدر: (١) بيانات سنة ١٩٧٦،٦٠ مستخلصة من ، عبد الفتاح ناصف: تطور قوة العمل المصرية وتفاوتاتها الاقليمية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (٢٤٣٤) ، القاهرة ، يناير ١٩٨٧ ، ١٦٧ .

(٢) بيانات ١٩٨٤ / ٨٣ مستخلصة من ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ - ١٩٨٧ ، ج٠ م٠ ع٠ يونيو ١٩٨٨ ، ص ٢٨٤ .

يتضح من الجدول رقم (١٧) وجود اتجاه واضح نحو تناقص أعداد المشتغلين فى القطاع الزراعى ، يقابله تزايد فى نصيب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الخدمات .

ويلاحظ بصفة عامة وجود تحول واضح ، فى السنوات الأخيرة ، لمجالات تركيز العاملين من القطاعات السلعية الى القطاعات المقدمة للخدمات بأنواعها ، اذ تشير الأرقام الى تناقص نسبة قوة العمل فى القطاعات السلعية ( الزراعة - الصناعة - البترول - الكهرباء - التشييد ) من ٥٧٫٢٪ عام ١٩٧٩ الى ٥٢٫٧٪ عام ١٩٨٤ ، وفى المقابل ارتفع نصيب القطاعات الخدمية ( النقل والمواصلات - التجارة والمال - المرافق العامة - والخدمات الأخرى ) من ٤٣٫٨٪ الى ٤٧٫٣٪ فى الفترة المشار اليها . (١)

وعلى الرغم من أن تحويل قوة العمل من العمالة الزراعية الى غير

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائى السنوى ،

الزراعية ، يعتبر فى حد ذاته تحويلا مرغوبا فيه على طريق التنمية ، حيث يساعد على التغلب على العمالة القاصرة فى قطاع الزراعة ، ويمكن من تطبيق البرامج الخاصة بميكنه هذا القطاع الا أن الانخفاض النسبى لقوة العمل الزراعية فى مصر - كما يؤكد البعض - لم يكن بفعل تغيرات اقتصادية تتفق مع منطق التصنيع - والذى يقتضى انتقال العمالة فى المراحل الأولى من عملية التصنيع من قطاع أولى منخفض الانتاجية ، الى قطاع ثانوى مرتفع الانتاجية ، أى قطاع الصناعة ، ولكن هذا التغير الذى طرأ على القطاع الصناعى وقطاع الخدمات ، كان نتيجة لتغييرات سياسية حدثت بفعل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما فرضته ظروف الاستقلال ، وساعد على تدعيم هذه التغييرات فى هيكل قوة العمل ، وربما كان نتيجة لها ، المعدلات المرتفعة للهجرة الداخلية من الريف الى المدن ، وأيضا الهجرة الخارجية لقوة العمل المصرية الى سوق الدول العربية . (١)

ويدل الوزن النسبى المرتفع لقطاعات الخدمات من حيث استيعاب على تضخم العمالة غير المنتجة أو متدنية الانتاجية ، وعجز قطاعات الانتاج وخاصة قطاع الصناعات التحويلية عن استيعاب الاضافات الجديدة فى قوة العمل ، ويشكل هذا الوضع تحديا كبيرا أماما مخططى عملية التنمية فى مصر ، لتوفير المزيد من الاستثمارات لقطاع الصناعة ، ليقوم بدوره المرتقب فى

(١) انظر على سبيل المثال :

- Ibrahim Khodair Taha Osheba: "Changes in Labor Force" Structures Based on Population Censuses in Egypt, Cairo International Conference on Dissemination and use of Censuses Data, CAPMAS, Cairo, 9-13 October, 1988, P. (4).

عبد الغنى الطوخى : " تحليل التغييرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر ١٩٤٧ - ١٩٧٤ " ، فى : اسماعيل صبرى عبد الله وآخرين (محررين). الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين من ٢٣-٢٥ مارس ١٩٧٨، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٢٠٧-

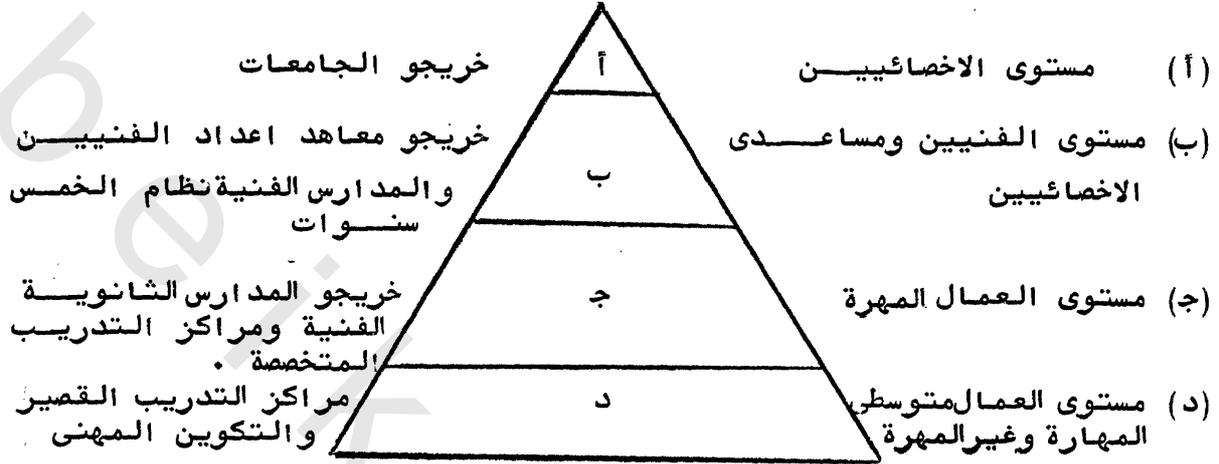
تنمية الاقتصاد القومى ، وبما يمكنه من خلق فرص عمل منتجة لمواجهة احتياجات الأعداد الضخمة من السكان المعالين ، وهذا فى حد ذاته يتطلب أعداد للقوى العاملة ، والمهارات البشرية المطلوبة عن طريق نظم التعليم والتدريب ، وتتضح أهمية هذا الإعداد فى ضوء ما هو موجود حاليا من تدن للمستوى التعليمى والتدريبى للمشتغلين فعلا بقطاع الصناعة ، وبصفة خاصة فى مستويات الإنتاج المباشر ، والتي تنتشر فيها ظاهرة العمالة الأمية وغير الماهرة ، كما سيتضح من استعراض الهيكل المهنى والحالة التعليمية لقوة العمل .

### ثالثا : الهيكل المهنى والحالة التعليمية لقوة العمل :

يشير التوزيع المهنى لقوة العمل الى ماهية أنواع الوظائف التى يؤديها العمال فى الاقتصاد ، وتوجد تقسيمات كثيرة ومتعددة للهيكل المهنى لقوة العمل ، ويختلف كل تقسيم عن الآخر وفقا للهدف منه ، وسيكون محور التركيز هنا على التجميع الخاص بالمهن ، الذى يشير الى مستويات التعليم ، ودرجات المهارة والتدريب المتخصص والخبرة المطلوبة للوظائف ، حيث تقسم المهن الى أربع مجموعات عريضة تتسم عادة بالتناسق ، ويكون تركيب هذا الهيكل أشبه بصورة هرمية ، توضح حجم الطلب على كل مستوى من مستويات العمالة الأربعة ، ويوضح الشكل التالى تلك المستويات وما يقابلها من مستويات تعليمية وتدريبية .

## شكل رقم (١)

(١)  
المستويات الخاصة بالعمالة وما يقابلها من مستويات  
تعليمية وتدريبية



أما عن النسب الخاصة بكل مستوى من المستويات المشار اليها فمن المتعارف عليه دوليا ، أن هرم القوى العاملة استنادا الى التحصيل الدراسى ، ينبغى أن يتشكل على نحو تكون فيه نسبة الاختصاصيين من خريجي الجامعات ، الى الفنيين من خريجي المعاهد الفنية ، الى العمال المهرة من خريجي المدارس المهنية ، ومراكز التدريب ، بنسبة ١ : ٣ - ٤ : ٢٠ - ٤٠ ، وتختلف هذه النسبة باختلاف طبيعة العمل والتخصص والمستوى التكنولوجى ، فقد تكون فى حدود ١ : ٢ : ١٠ فى الصناعات الأليكترونية ، فى الوقت الذى قد تصل فيه الى ١ : ٤ : ٤٠ فى قطاعات التشييد والبناء ، أو قد تكون أكبر من المعدلات لبعض القطاعات التقليدية مثل الزراعة ، ويعتبر توفير هذه المستويات بمعدلاتها المعترف بها دوليا من أهم العناصر التى تتحقق بها المشروعات ، وأهداف التنمية بمعدلاتها المطلوبة ، ولايتيسر لأية خطة تنمية أن تحقق الآمال المعقودة عليها اذا ما أغفلت أى مستوى من هذه المستويات. (٢)

(١) المجالس القومية المتخصصة : "التخطيط بين سياسة التعليم وسياسة التدريب" ، فى : دورية المجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، العدد الأول ، السنة السادسة ، يناير - مارس ١٩٨١ ، ص ٢٤ .

(٢) هاشم محمد سعيد عبد الوهاب : التعليم التقنى فى الوطن العربى ، الواقع والاتجاهات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٥ ، ص ١٣ .

ويعكس واقع سوق العمل عدم التناسق بين تلك المستويات ، كما تشير التنبؤات الى أنه حتى عام ٢٠٠٠ سيكون لدى مصر فائض من خريجي المستوى العالى بمختلف نوعياته ، فى الوقت الذى ستزداد فيه الحاجة الى الفنيين والعمال المهرة ، وبما يستلزم اجراء تنسيق بعد الشهادة الاعدادية والثانوية العامة ، حتى يتم توزيع الخريجين بما يحقق التوازن بين سلم التعليم وهيكـل العمالة ، مع اعادة النظر بطريقة جذرية فى مؤسسات اعداد العمال المهرة . ( ١ )

ويوضح الجدول التالى الحالة التعليمية لأفراد قوة العمل فى مصر

عام ١٩٨٤ .

جدول رقم (١٨)

التوزيع النسبى لقوة العمل حسب الحالة التعليمية عام ١٩٨٤

الحالة التعليمية	%
أبى	٤٩٫٩٦
يقراً ويكتب	٢٠٫٢٥
شهادة أقل من المتوسط	٤٫٧
شهادة متوسطة	١٤٫١٧
شهادة فوق المتوسط وأقل من الجامعة	٢٫٧
شهادة فى مستوى البكالوريوس والليسانس وأعلى منها	٧٫٨٧
غير مبين	١٫٠

**المصدر :** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : بحـث العمالة بالعينة فى جمهورية مصر العربية ، نتائج دورة مايو ١٩٨٤ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ٣٣ .

(١) المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة الثانية ، الكتوبر ١٩٧٥ - يونية ١٩٧٦ ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٥ - ٣٧ .

ينتضح من الجدول رقم (١٨) عدم التناسق بين مخرجات نظم التعليم والتدريب ومتطلبات هيكل العمالة ، وعدم تحقيقها للنسب المتعارف عليها ، بل انه يوضح قلة هذه المخرجات أصلا ، وسيادة الأمية بين أفراد قوة العمل ، والتي تصل الى ٥٠٪ ، هذا بالإضافة الى نسبة ٢٠٪ يقرأون ويكتبون ، وهى نسبة لا تعبر عن حالة تعليمية معينة ، ويمكن اعتبارهم ضمنا فى عداد الأميين ، فالتعليم له أبعاد كثيرة أخرى غير القراءة والكتابة ، ويظهر الجدول أيضا ضآلة نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة والتي بلغت ١٧ر١٤٪ من اجمالى قوة العمل فى مختلف القطاعات ، وهذه النسبة تتضمن فئة العمال المهرة التى يفترض فيها أنها تشكل قاعدة هرم القوى العاملة .

كان هذا هو الوضع بالنسبة للحالة التعليمية لقوة العمل ككل ، أما عن قطاع الصناعة ، فقد أكدت الدراسات الخاصة عن سوق العمل بهذا القطاع ، على القصور الشديد فى درجة تأهيل العمالة الانتاجية ، اذ وصلت نسبة العمال الأميين والملمين بالقراءة والكتابة فقط الى ٣٨ر٨٪ ، من بين عمال الانتاج المباشر فى القطاع المشترك فى عام ١٩٨٥ ، بينما وصلت هذه النسبة الى ٨٥ر٨٪ فى القطاع الخاص ، ووصلت الى أدنى مستوى لها وهو ٨٦ر٤٪ فى القطاع العام ، كما تعاني فئات العمالة الانتاجية ( عمالة مباشرة وغير مباشرة ) فى نشاط الصناعة ككل من مشكلة عدم توافر التدريب المهنى ، والجدول التالى يوضح الحالة التعليمية لعمال الانتاج الصناعى بالقطاع العام .

## جدول رقم (١٩)

الحالة التعليمية لعمال الانتاج الصناعى المباشر وغير المباشر  
بالقطاع العام ١٩٨٥

عمال الانتاج غير المباشر	عمال الانتاج المباشر	النسبة الحالة التعليميه
٩٦٪	١١٦٪	امى
٨٧٪	٧٤٪	يقرأ فقط
١٪	١٪	التدريب المهنى
١٤٪	٦٪	مؤهل دون المتوسط
١٨٪	٥٥٪	مؤهل متوسط
—	٩٪	غير مبيين

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : دراسة عن  
سوق العمل فى مصر ( قطاع الصناعة ) يونيو ١٩٨٥ ،  
القاهرة ، ١٩٨٧/٥/٥ ، ص ٨٧ .

يتضح من الجدول رقم (١٩) ضالة نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط بين  
عمال الانتاج المباشر وغير المباشر فى الصناعة بالقطاع العام ، وهو  
ما يؤكد الحاجة الى خريجى نظام التلمذة الصناعية بصفة عامة .

من العرض السابق لسوق العمل المصرى ، يظهر تضاول نسبة القوة  
البشرية وقوة العمل ، الى اجمالى عدد السكان المتزايد بصورة مستمرة  
عاما بعد آخر ، كما يظهر الاختلال الموجود فى هيكل العمالة ، وسوء التوزيع  
القطاعى لها واستئثار قطاع الخدمات بالنصيب الأكبر من قوة العمل ، فى  
الوقت الذى يتضاءل فيه نصيب قطاع الزراعة ، وهو ما يؤكد دور قطاع الصناعة  
فى امكانية خلق فرص عمل واستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة الجديدة .

كما يكشف تحليل قوة العمل حسب الحالة التعليمية لها ، عن عدم  
توفر حملة المؤهلات المتوسطة ، الذين يشكلون فئة العمال المهرة ، بالنسبة  
المطلوبة فى هيكل العمالة ، ويظهر ذلك بصورة واضحة فى العمالة الانتاجية

الصناعية بالقطاع العام ، التي تعتمد بصفة أساسية على العمالة الأمية ، أو تلك التي لم تحمل على أى مؤهلات تعليمية ، أو تدريب مهني ( تقسراً فقط ) ، وهو ما يعنى - بصورة ضمنية - الحاجة الى خريجي التلمذة الصناعية، وضرورة قيام نظام التلمذة الصناعية بدوره فى هذا المجال الهام من مجالات النشاط الصناعى .

#### رابعاً : الاحتياجات الكمية من خريجي نظام التلمذة الصناعية:

ويمكن معرفة الاحتياجات الكمية بصورة أوضح وأكثر تحديداً ، من خلال بيانات وزارة القوى العاملة وموازنات العرض والطلب على خريجي التعليم المتوسط ، حيث تقوم الدولة بتعيين حملة المؤهلات المتوسطة ، ومن بينهم خريجي نظام التلمذة الصناعية بالحكومة والقطاع العام .

وتوضح موازنات العرض والطلب لخريجي التعليم المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، والموزعين من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، تركيز حالات العجز عموماً فى نطاق التلمذة الصناعية ، اذ تعجز معظم تخصصاتها عن تلبية الاحتياجات المطلوبة ، وبصفة خاصة فى شعب السيارات والكهرباء والطباعة ، حيث قدر العجز بـ ٥٦١٩ ، وهو يعتبر عجزاً كبيراً ، خاصة اذا ما قورن ليس فقط بأعداد المتقدمين للتعيين - أى طالبى الوظائف - ولكن بالناجحين - أى المتاح الكلى من التخصص - فقد بلغ اجمالى الاحتياجات ٦٨٩٨ فرصة عمل ، وهو ما يزيد عن ضعف عدد الناجحين الذين بلغ عددهم ٣٠٨٣ خريجاً .

أما على مستوى تخصص الطباعة فقد بلغت جملة الاحتياجات أربعين أضعاف خريجي الأقسام المختلفة ، وهذا يعنى أن العجز الذى وجد على مستوى تخصصات السيارات ، والكهرباء ، والطباعة عند تعيين الخريجين فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، كان عجزاً ناتجاً عن قلة أعداد المتخرجين من نظام التلمذة الصناعية بصفة أساسية ، كما يلاحظ وجود عجز بتخصصات أخرى ، بسبب قلة المتقدمين من الخريجين للتعيين عن طريق القوى العاملة ، كما فى تخصص الآلات الدقيقة ، هذا وقد تركز الفائض من خريجي نظام التلمذة

الصناعية فى تلك الفترة فى تخصصات المعادن ، والغزل والنسيج . (١)

كان هذا عن خريجي الدفعات من ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، أما بالنسبة لخريجي التلمذة الصناعية فى الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٠ المعينين فى ١٩٨١ - ١٩٨٤ ، فقد أظهرت موازنات العرض والطلب على الخريجين وجود عجز مقداره ١٤٣٩٣ فرصة عمل ، موزعا على السنوات الأربع المشار إليها كما سيتضح من الجدول التالى:

### جدول رقم (٢٠)

موازنة العرض والطلب على خريجي دبلوم التلمذة الصناعية  
دفعات ١٩٧٧ - ١٩٨٠ حسب سنوات التعيين

الموازنــــــــــــة	الاحتياجات	عدد المتقدمين	عدد الناجحين	الأعداد سنة التعيين		
					العجز	الفائضى
٧٥٩	٢٧١٣	٢٨٤٠	١٨٨٦	٥٦٥٩	(١)	١٩٨١
٨٣	٣٣١٤	٤٦٢٨	١٣٩٧	٣٩٥٠	(٢)	١٩٨٢
٤١	٤٢٥٨	٥٢٦٠	١٠٤٣	٤٥٩٤	(٣)	١٩٨٣
٣٨	٤١٠٨	٤٨٧٥	٨٠٥	٤٧٩٢	(٤)	١٩٨٤
٩٢١	١٤٣٩٣	١٨٦٠٣	٥١٣١	١٨٩٩٥		الاجمالى

**المصدر:** (١) وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب : بيان موازنة العرض والطلب لخريجي المعاهد والمدارس الثانوية الفنية المهنية سنة ١٩٧٧ ، مرجع سابق .

(٢) وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب : بيان موازنة العرض والطلب لخريجي المعاهد والمدارس الثانوية الفنية والمهنية سنة ١٩٧٨ ، مرجع سابق .

(٣) وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب : بيان موازنة العرض والطلب لخريجي المعاهد والمدارس الثانوية الفنية المهنية سنة ١٩٧٩ ، مرجع سابق .

(٤) وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب : بيان موازنة العرض والطلب لخريجي المؤهلات الثانوية الفنية والمهنية دفعة ١٩٨٠ ، مرجع سابق ،

(١) محمد خيرى حربى وماجدة ابراهيم : وصف تقييم النظام التعليمى فى مصر ، مذكرة خارجية رقم (١٣٨٢) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ديسمبر ، ١٩٨٣ ، ص ٨٨ - ٨٩ .

يتضح من الجدول رقم (٢٠) أن أعداد المتقدمين للتعيين عن طريق وزارة القوى العاملة أقل كثيرا من أعداد الناجحين خريجي السنوات الأربع من ١٩٧٧ - ١٩٨٠ ، كما أن الاحتياجات تفوق أعداد المتقدمين للتعيين بـ ١١٠٠٠ وحدة ، كما يظهر من الجدول ، وقد بلغ جملة ما يخص مهن الطباعة والسيارات ٤٠٠٠ فرصة عمل من اجمال العجز ، والجدول التالي يوضح العجز والفائض في تخصصات مهن الطباعة والسيارات خريجي دفعة ١٩٨٠ ، التي صدر قرار تعيينها اعتبارا من ١٩٨٤/٦/٣٠ .

### جدول رقم (٢١)

موازنة العرض والطلب على مهن السيارات والطباعة لخريجي التلمذة الصناعية دفعة ١٩٨٠ المعينين فى ١٩٨٤

الموازنة		الاحتياجات	اعداد المتقدمين	اعداد الناجحين	الأعداد المهن و التخصصات
عجز	فائض				
<u>مهن السيارات</u>					
—	٤٠١	٤٢٠	١٩	٢٦١	ميكانيكا سيارات
—	١٤٨	١٨٣	٣٥	٩٣	كهرباء سيارات
—	٥٤٩	٦٠٣	٥٤	٣٥٤	اجمالي مهن السيارات
<u>مهن الطباعة</u>					
—	١٠٨	١١٤	٦	١٣	طبع حروف
—	١٠٧	١١٥	٨	٦٣	تجليد
—	٦١	٦١	—	١٠	تحضير أوفست
—	٢٠٥	٢٠٦	١	٤٥	طبع أوفست
—	٢١	٢١	—	٥	مونوسبك
—	٣٩	٣٩	—	٨	مونو ثقب
١	—	—	١	١٩	جمع يدوى
—	٣٤	٣٤	—	٦	لينوتيب
١	٥٧٥	٥٩٠	١٥	١٦٩	اجمالي مهن الطباعة

المصدر : وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب : بيان موازنة العرض والطلب لخريجي الموهلات الثانوية الفنية والمهنية دفعة ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٦ - ٧ .

يتضح من الجدول أن مهن السيارات والطباعة تسجل عجزا صافيا مقداره ٥٤٩ فرصة عمل في مهن السيارات و ٥٧٥ في مهن الطباعة ، وتكمن دلالة هذه الأرقام في ضوء مقارنتها بالاحتياجات ، إذ تشكل ٩١٪ من الاحتياجات في مهن السيارات ، ٩٧٪ من الاحتياجات في مهن الطباعة ، هذا في الوقت الذي تفوق فيه الاحتياجات أعداد الخريجين بما يقرب من الضعف في مهن السيارات ، وأكثر من ثلاثة أضعاف في مهن الطباعة ، كما يلاحظ من الجدول أيضا أن أعداد المتقدمين للتعيين تشكل نسبة ضئيلة جدا من أعداد الخريجين ١٥٪ بالنسبة لمهن السيارات ، ٨٩٪ في مهن الطباعة ، وهو ما يعنى امتصاص سوق العمل لهؤلاء الخريجين سواء في القطاع الخاص أو في أسواق الجدول العربية ، وهذا يعكس الحاجة الشديدة لخريجي التلمذة الصناعية وفي مهن الطباعة والسيارات بصفة خاصة على مستوى سوق العمل بكل قطاعاته .

وبالنسبة لخريجي التلمذة الصناعية دفعة ١٩٨١ التي صدر قرار تعيينها اعتبارا من ١٩٨٦/٦/٣٠ ، وبعد فترة انتظار أطول من الدفوعات السابقة لها ( ٥ سنوات ) ، فإنه يلاحظ أنه على الرغم من ظهور فائض على مستوى كل المهن وتناقص الأعداد المطلقة للعجز عن تلبية الاحتياجات إلا أن مهنتي الطباعة والسيارات بمختلف تخصصاتهما ما تزال كل منها تحتفظ بعجز صاف كما يوضح الجدول التالي :

## جدول رقم (٢٢)

موازنة العرض والطلب على مهن السيارات لخريجي التلمذة  
الصناعية دفعة ١٩٨١ المعينين فى ١٩٨٦

العجز	الاحتياجات	أعداد المتقدمين	أعداد الناجحين	الاعداد المهن و التخصصات
				<u>مهن السيارات</u>
١٠١	١٤٤	٤٣	٢٦٩	ميكانيكا سيارات
١٠٩	١٢٧	١٨	١٣٧	كهرباء سيارات
٢١٠	٢٧١	٥١	٤٠٦	اجمالي مهن السيارات
				<u>مهن الطباعة</u>
٧	٧	-	٢٦	طبوع حروف
٣٤	٣٤	-	٢١	تجليد
٢١	٢١	-	١٠	تحضير أوفست
١٩	١٩	-	٥٣	طبوع أوفست
٨	٨	-	٧	مونوثقوب
٦٧	٦٩	٢	٢٠	جمع يدوى
٦	٧	١	٤٦	لينوتيب
٢٢	٢٩	٧	٧	حفر
-	-	-	٢٦	تصوير
١٨٤	١٩٤	١٠	٢٢٦	اجمالي مهن الطباعة

**المصدر:** وزارة القوى العاملة والتدريب: بيان موازنة العرض والطلب لخريجي المدارس الثانوية الفنية والمهنية دفعة ١٩٨١، مرجع سابق، ص ٦ - ٩.

يوضح الجدول رقم (٢٢)، وجود عجز فى مهن السيارات والطباعة، من خريجي الدفعة المعينة فى ١٩٨٦ بلغت نسبته ٧٧٪، من اجمالى الاحتياجات فى مهن السيارات، ويرجع هذا العجز بصفة أساسية الى ضالة أعداد المتقدمين، مقارنة بخريجي تلك التخصصات والتي بلغت ١٣٪ فقط، ويوضح الجدول أيضا أن نسبة العجز فى مهن الطباعة بلغت حوالى ٩٥٪، من جملة الاحتياجات.

وهذا العجز يرجع أيضا الى ضآلة أعداد المتقدمين للتعيين ، مقارنة بأعداد الخريجين ، هذا فى الوقت الذى يلاحظ فيه أن الاحتياجات فى بعض التخصصات ، تفوق أعداد الخريجين ، كما فى تخصص تحضير الأوفست ، والتجليد ، والحفر ، والجمع اليدوى .

ومما هو جدير بالاشارة ، أن بعض التخصصات التى يوجد بها فائض من خريجي الدفعة المشار اليها مثل البرادة - اللحام - نجارة وأثاث - نسيج تعاني أيضا من فائض على مستوى خريجي التعليم الثانوى الصناعى ، فيما عدا تخصص الخراطة ، الذى وجد به فائض من خريجي التعليم الثانوى الصناعى ، فى الوقت الذى يعاني فيه من عجز على مستوى التلمذة الصناعية ، وان كان هذا يدل على شىء ، فانما يدل على حاجة هذين النظامين الى نوع من التنسيق بينهما ، حيث يقومان باعداد نفس المستوى فى هيكل العمالة ، وان كان يبدو فى بعض الأحيان أن هناك نوعا من التفضيل لخريجي نظام التلمذة الصناعية ، عن زملائهم خريجي التعليم الثانوى الصناعى فى نفس التخصص ، كما اتضح فى مهن الخراطة ، هذا وتعتبر مهن ميكانيكا السيارات وكهرباء سيارات ، من المهن التى تعاني من عجز على مستوى خريجي النظامين معا . (١)

واما عن توزيع العجز من خريجي دبلوم التلمذة الصناعية دفعة ١٩٨١ المعينة فى ١٩٨٦ ، التى تعتبر آخر دفعة ثم تعيينها عن طريق وزارة القوى العاملة ونشرت عنها بيانات حتى الآن ، والذى بلغ تعدادها ١٦٠٠ فرصة عمل فهذا ما سيوضحه الجدول التالى .

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

وزارة القوى العاملة والتدريب ، الادارة العامه للخريجين : بيان موازنة العرض والطلب لخريجي المدارس الثانوية الفنية والمهنية دفعة ١٩٨١ ، مرجع

## جدول رقم (٢٣)

توزيع العجز من خريجي التلمذة الصناعية المعينين فى ١٩٨٦  
على مختلف محافظات الجمهورية

المحافظة	مقدار العجز	المحافظة	مقدار العجز	المحافظة	مقدار العجز
القاهرة	٧٤٨	الغربية	١٣٧	بورسعيد	٩
الجيزة	١١٠	القليوبية	٢٩	البحر الأحمر	٣٢
الاسكندرية	١٢	الفيوم	٢	الوادى الجديد	٨٦
الدقهلية	١	بنى سويف	٢٧	مرسى مطروح	-
المنوفية	٣٣	المنيا	٣٥	سيناء الجنوبية	٢
الشرقية	١٠٢	اسيوط	٤	سيناء الشمالية	٦
البحيرة	٢٢	سوهاج	١٠	الاسماعيلية	٢٧
دمياط	١٠	قنا	٩٥	السيويس	٥٠
كفر الشيخ	-	أسوان	١١		

المصدر: وزارة القوى العاملة والتدريب، الادارة العامة للخريجين:  
بيان موازنة العرض والطلب لخريجي المدارس الثانوية  
الفنية والمهنية دفعة ١٩٨١ موزعة على محافظات الجمهورية  
القاهرة، ١٩٨٦، (على الآلة الكاتبة) .

يتضح من الجدول رقم (٢٣) تركيز العجز وبالتالي الاحتياجات من خريجي نظام التلمذة الصناعية فى محافظة القاهرة، والتي تستأثر بأعلى نسبة عجز على مستوى الجمهورية، تعادل ٤٧٪ تقريبا من اجمالى العجز، يليها محافظات الغربية، والجيزة، والشرقية، وقنا، بنسب متفاوتة، مع وجود بعض المحافظات التي لا تعاني من عجز كمحافظتى كفر الشيخ ومرسى مطروح . وهكذا فعلى الرغم من أن محافظة القاهرة تعتبر واحدة من المحافظات التي يوجد بها عدد كبير من مراكز التدريب المهني، الا أنها تعتبر أولى محافظات الجمهورية من حيث حاجتها الى خريجي نظام التلمذة الصناعية، ولعل هذا راجع الى تركيز النشاط الصناعى بها كما سبقت الإشارة الى ذلك (١)

عند الحديث عن توزيع مراكز التدريب المهني على محافظات الجمهورية .  
 هذا وفي دراسة ميدانية حديثة قامت بها وزارة القوى العاملة والتدريب ، لتقدير الاحتياجات على مستوى قطاعات العمل الثلاث ، ( حكومي - عام - خاص ) بالنسبة للمهن المختلفة ، اتضح أن احتياجات القطاع العام من العمالة الماهرة تفوق احتياجات القطاعين الحكومي والخاص ، حيث بلغت النسبة ٥٢٣٪ ، من اجمالي الاحتياجات على المستوى القومي ، بينما بلغت النسبة على مستوى القطاع الحكومي ٢٨٩٪ ، والقطاع الخاص ١٨٨٪ وذلك في السنة المالية من ( ١٩٨٧/٧/١ حتى ١٩٨٨/٦/٣٠ ) . (١)

مما سبق يتضح مدى الاحتياجات الكمية لسوق العمل المصري من خريجي نظام التلمذة الصناعية بصفة عامة ، والى مجموعات مهن الطباعة والسيارات بصفة خاصة ، كما تشير الاحصائيات المتاحة ، الى تزايد الاحتياجات الى العمالة الماهرة بصفة عامة على مستوى القطاع العام ، يليه القطاع الحكومي . كما أن هذه الاحتياجات مستمرة سواء على مستوى الدفعات التي تم تعيينها في فترة السبعينيات ، أو في فترة الثمانينيات ، هذا في الوقت الذي يدل فيه عدم انتظار معظم الخريجين لدورهم في تعيينات القوى العاملة ، في هذه المهن بالتحديد ، على امتصاص سوق العمل بقطاعاته المختلفة لهؤلاء الخريجين للعمل بها ، خاصة القطاع الخاص ، أو اتجاههم الى الهجرة المؤقتة للعمل بالدول العربية .

ومن المتوقع أن العجز عن تلبية احتياجات سوق العمل ، في مهنتي الطباعة والسيارات سيستمر خلال السنوات القادمة ، فبالإضافة الى الدراسات التي تؤكد على حاجة مصر الى العمالة الماهرة عموماً حتى عام ٢٠٠٠ ، والتي سبقت الإشارة اليها ، تشير دراسات أخرى أجريت عن تصورات العجز والفائض خلال الخطة الخمسية الحالية ( ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ) ، الى أن مهن عمال

(١) وزارة القوى العاملة والتدريب : التقرير السنوي، مرجع سابق ، ١٩٨٨ ، ص

تشغيل وسائل النقل ، ومهن الطباعة ستعاني من عجز خلال سنوات الخطة يقدر بـ ٣٠٣٣٤ فرصة عمل ، بالنسبة لعمال تشغيل وسائل النقل ، ويعبر الرقم المشار اليه ، عن الفرق بين فرص العمل الجديدة أى الطلب وقبده ٨٠٥٧٦ فرصة عمل ، والعمالة المقرر عرضها خلال الخطة وقدرها ٥٠٢٤٢ عاملا ، أما بالنسبة لمهن الطباعة ، فمن المتوقع أن يصل العجز الى ١٣١٨٤ فرصة عمل وهو الفرق بين الاحتياجات التي قدرت بـ ١٧٦١٩ ، والعمالة المقرر عرضها خلال الخطة وتقدر بـ ٤٤٣٥ عاملا فقط . (١)

مما سبق يتضح وجود العجز المستمر في مهن وتخصصات الطباعة والسيارات ، وخريجي نظام التلمذة الصناعية بصفة عامة ، وكذا ضالة أعداد المتقدمين للتعيين ، مقارنة بأعداد الناجحين خريجي هذا النظام ، كما أظهرته موازنات العرض والطلب على الخريجين في السنوات السابقة ، وماتشير اليه التنبؤات من وجود عجز في العمالة المقرر عرضها في الفترة القادمة ، وخلال سنوات الخطة ( ٨٧ - ١٩٩٢ ) ، كل هذا يدل على عدم قدرة المعروض من خريجي تلك المهن على الوفاء باحتياجات سوق العمل ، وبالتالي الحاجة الى المزيد من خريجي هذا النظام ، خاصة على مستوى القطاع العام ، الذي يعاني من شدة الحاجة الى العمال المهرة ، وتدهور المستوى التعليمي والتدريبى لعمال الانتاج الصناعى المباشر وغير المباشر .

وينتظر أن تؤثر سياسات التعليم والتدريب المتبعة حاليا ، على حجم ونوعية عرض العمل على المدى المتوسط والطويل ، وذلك من خلال تأثيرها على اتجاهات الالتحاق بمراحل وتخصصات التعليم المختلفة .

#### خامسا ؛ سياسة التعليم النظامى ودورها فى مواجهة العجز فى العمالة الماهرة ؛

ولتحقيق التنمية الشاملة وإقامة المجتمع المنتج كأهداف أساسية للسياسة التعليمية ، أعدت الخطة القومية للتعليم فى مصر على أساس تلبية

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التدريب وأثره على تنمية

القوى البشرية ، القاهرة ، ج٠م٠ع ، ديسمبر ١٩٨٧ ، صص ١٦ - ١٧ .

احتياجات سوق العمل الفعلية ، من المهن والتخصصات المختلفة ، وتوضح الأرقام المنشورة بالخطة ، مدى التركيز على التحول الى التعليم الفنى ، فقد زادت نسبة المقيدون بالتعليم الثانوى الفنى ( تجارى - صناعى - زراعى ) ، الى اجمالى المقيدون بالتعليم الثانوى عموماً، الى نحو ٦٠٣٪ عام ١٩٨٧/٨٦ مقابل ٥٨٪ عام ١٩٨٢/٨١ ، وجاءت الخطة الخمسية ( ٨٨/٨٧ - ٩١ / ١٩٩٢ ) ، لتزيد التأكيد على هذا التحول ، فاستمر الاتجاه نحو تشجيع التعليم الفنى وبصفة خاصة التعليم الفنى الصناعى ، بالتوسع فى القبول فيه مع الحد من القبول نسبياً فى التعليم الفنى التجارى ، اذ تهدف الخطة الى الوصول بنسبة المقبولين فى التعليم الفنى الى نحو ٦٢٪ ، على أن تتركز هذه الزيادة فى الأعداد التى يتم قبولها فى الثانوى الصناعى ، بحيث يقبل فيه عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٢٠٣٦ ألف طالب وطالبة ، مقابل ١١٤٧ ألف طالب وطالبة فى سنة الأساس ٨٧/٨٦ ، بنسبة زيادة قدرها ٧٧٪ ، يمثلون نحو ٢٩٢٪ من جملة الطلبة المقبولين بالتعليم الثانوى بأنواعه المختلفة ، مقابل ٢٢٤٪ عام ١٩٨٧/٨٦ (١) ، هذا فى الوقت الذى تشير فيه تقديرات وزارة التربية والتعليم ، عن نفس الفترة ، الى أن النسبة المشار اليها ستصل الى ٣٢٩٪ ، ليستأثر بذلك التعليم الثانوى الصناعى بأعلى نسبة قبول ، مقارنة بالتعليم الثانوى التجارى ، والزراعى ، بل والثانوى العام . ولعل هذا يعكس اتجاهها واضحاً نحو التوسع فى التعليم الثانوى الصناعى والزيادة المستمرة فى أعداد المقبولين به . (٢)

وتنال نظم التدريب المهنى نفس الاهتمام ، وبصفة خاصة نظام التلمذة

(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولى : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ( ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١ / ١٩٩٢ ) وخطة عامها الأول ١٩٨٨/٨٧ ، الجزء الثانى ، الصورة القطاعية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ ، ٢٥٤ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : مشروع الخطة الخمسية لاصلاح نظام التعليم فى مصر ( ١٩٨٨/١٩٨٧ - ١٩٩٢/١٩٩١ ) ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

الصناعية ، على اعتبار أنها تتحمل جزءاً من عبء أعداد فئة العمال المهرة ،  
وتقوم بدور هام فى هذا المجال ، اذ تدعو الجهات المسؤولة باستمرار الى  
زيادة أعداد المقبولين بتلك المراكز ، وتوجيه نسب متزايدة لاتقل عن ١٥٪  
سنوياً ، من مجموع الحاصلين على شهادة اتمام دراسة التعليم الاساسى  
للاتحاق بتلك المراكز . (١)

وهكذا نتجه سياسات التعليم نحو محاولة سد الاحتياجات الكمية من  
فئة العمال المهرة بصفة عامة ، اذ يخطط لتوجيه أكثر من ٤٥٪ من المنتهين  
من مرحلة التعليم الاساسى ، للاتحاق بالتعليم الثانوى الصناعى والتلمذة  
الصناعية ، وسيظهر أثر هذا التحول الى التعليم الصناعى ، بلاشك ، على  
المدى المتوسط والطويل وبما ينعكس على سوق العمل فى مصر .

ويرى الكثيرون بأن الاتجاه الى التعليم الفنى والتدريب المهنى هو  
الحل الأمثل ، ليس لمواجهة العجز فى بعض التخصصات فى سوق العمل المصرى  
فحسب ، ولكن أيضاً لحل مشكلات فائض الخريجين والبطالة ، التى أصبحت ظاهرة  
خطيرة تسلط عليها الأضواء ، فى سوق العمل المصرى فى الآونة الأخيرة ، وسيتم  
فيما يلى مناقشة الاحتياجات النوعية لسوق العمل فى علاقتها بظاهرة البطالة .

#### سادساً : البطالة والاحتياجات النوعية لسوق العمل :

تعتبر البطالة فى الوقت الحاضر من أكثر السمات المسببة للقلق  
فى قضية العمالة فى مصر ، فلقد تزايدت معدلات البطالة السافرة من ٢٢٪ عام  
١٩٦٠ الى ٧٧٪ عام ١٩٧٦ ، ثم الى ١٤٧٪ وفقاً للبيانات الأولية لتعداد  
السكان عام ١٩٨٦ ، وبما يعادل ٢١ مليون متعطل من قوة العمل ٦ سنوات

(١) انظر على سبيل المثال :

- وزارة التربية والتعليم ، دراسات فى تطوير التعليم ، مطابع الجهاز  
المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، القاهرة، ١٩٨٧ ص ٨٤ .
- المركزى القومى للبحوث التربوية ، الادارة العامة للتوثيق والمعلومات: تطوُّر  
التعليم فى جمهورية مصر العربية، ١٩٨٦-١٩٨٨، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٣٤ .

فاكثر ، (١) ( وان كانت بيانات وزارة التخطيط تشير الى أن الرقم أقل من ذلك حيث يتم حسابه على أساس قوة العمل من (١٥ - ٦٤ سنة ) .

وسواء تم حساب نسبة البطالة على أساس قوة العمل ٦ سنوات فاكثر أو من ١٥ - ٦٤ سنة ، ففي كلتا الحالتين يوجد إجماع على تزايد معدلاتها من عام إلى آخر ، كما يؤكد الواقع المصرى أن مشكلة البطالة السافرة ، لا تكمن خطورتها فى أعداد العاطلين المتنامى فقط ، وإنما تكمن فى نوعيتها ، والتي تتمثل فى أن أكثر من ٩٠٪ من المتعطلين ، هم من الباحثين عن عمل لأول مرة ، أى من الشباب المؤهل خريجى النظام التعليمى . (٢) وهذا فى حد ذاته دعاء البعض الى القول بتحتمل النظام التعليمى مسئولية كبيرة عن اختلالات سوق العمل ، فى كل من ظاهرتى الفائض والنقص فى المعروض من قوة العمل المتعلمة بسبب عدم اتساق حجم وهيكلى مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل (٣) ، وباعتبار بطالة المتعلمين فى الوقت الحاضر أشد خطرا ، وأكثر تكلفة على الاقتصاد القومى من بطالة الأميين . (٤) فان المدخل الأساسى للإصلاح - من وجهة النظر السابقة - يكمن فى زيادة الاهتمام بالتعليم المهنى والتدريب ، والحد من التعليم الجامعى ، وتخلي الدولة عن مسئوليتها فى تعيين خريجي الجامعات تشجيعا للتعليم الفنى ، مع ضرورة الربط بين سياسة التعليم فى كافة المراحل وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بما يضمن

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٢) الحزب الوطنى الديمقراطى : قضية البطالة ، أبعادها وأساليب علاجها ، المؤتمر العام الخامس من ٢٠-٢٢ يوليو ١٩٨٩ ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢ .

(٣) سامية مصطفى كمال : " التعليم - سوق العمل - بطالة المتعلمين " ، فى سلوى سليمان ( محرر ) ، البطالة فى مصر ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ١٩٨٩ ، كلية الاقتصاد ، والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ص ٦٤١ - ٦٦٥ .

(٤) سمحى السيد فوزى : " سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر " ، فى : سلوى سليمان ( محرر ) ، البطالة فى مصر ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٧ - ١٠٩٨ .

التنسيق الكامل بين مخرجات التعليم ، واحتياجات المجتمع من القوى العاملة وفقا للتخصصات والمهن المختلفة ، وبما يحقق التوازن بين جانبي العرض والطلب . (١)

ولكن يمكن النظر الى مشكلة البطالة من زاوية أخرى ، فكما هو معروف تحدث مشكلة البطالة - فى الاقتصادات المتخلفة عموما - نتيجة للاختلافات الحادثة بين معدل نمو القوة العاملة من ناحية ، ومعدل نمو فرص التوظيف من ناحية أخرى ، وبينما يرتبط عرض قوة العمل بعوامل ديموجرافية واجتماعية أساسا ، تتمثل بحركات السكان وخصائصهم ( النمو السكانى - والهجرة ، والتعليم ، وغيرها ) ، يعد مستوى التوظيف قضية اقتصادية بالدرجة الأولى ترتبط بالتوسع فى الطاقات الانتاجية من ناحية ، وهيكل الانتاج القومى من ناحية أخرى ، فضلا عن ارتباطها بنوع الفن الانتاجى الغالب فى المجتمع ( أى التكنولوجيا المستخدمة فى عمليات الانتاج ) . (٢)

وفى ضوء هذا يسقط الافتراض القائل بمسئولية التعليم الكبرى عن مشكله البطالة ، حيث يعنى هذا الافتراض ضمنا أن المشكلة فى جانب العرض فقط - بسبب وجود نوع من عدم التناسق ، بين المهارات التى تقدمها المدرسة ، والأعمال المتاحة فى السوق - كما أنه يفترض أيضا أن المدرسة يمكن أن تقنع الأفراد بأعمال معينة ، عن طريق تدريبهم على هذه الأعمال ، وهذا فرض لم تدعمه التجربة العملية ، ويظهر تصور ووجهة نظر بسيطة عن سوق العمل . فالمشكلة فى جانب الطلب أكثر منها فى جانب العرض ، وبطالسة المتعلمين مرتفعة فى الدول النامية ، لأنه عند نفس الأجور والتكنولوجيا

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : " عرض منهجى عن الاستراتيجية القومية للاستخدام " ، مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى

مصر فى المدة من ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٨٠ .

(٢) جنات فاروق السمالوطى : " سياسة الانفاق العام ومواجهة البطالة

فى مصر " ، فى : سلوى سليمان ( محرر ) ، البطالة فى مصر ، مرجع

سابق ، ص ٤٧٧ - ٥٠٠ .

السائدة ، فان أصحاب رأس المال لديهم فرص عمل ، أقل من أعداد الأفراد المؤهلين لشغل تلك الأعمال ، وإعداد المزيد من المتعلمين لأعمال معينة ( العرض ) لن يحل مشكلة البطالة ، اذا لم يصاحبه زيادة فى فرص العمل ( الطلب ) ، فمن السهل زيادة مخرجات النظام التعليمى لكن من الصعب جدا زيادة فرص العمل . (١)

والتعليم المهنى لن يحل هذه المشكلة ، والمتغيرات الحاسمة تقع بدلا من هذا فى بناء حوافز داخل النظام الاقتصادى والبيئة المؤسسية ، وبدون ذلك فلا حجم التعليم المهنى يكون فعالا ، وحتى المهارات التى تكتسب تكون بلا فائدة ، فالبداية بالتعليم الفنى والمهنى تكون بمثابة وضع العربة أمام الحصان فى عملية التنمية الاقتصادية ، لأن التنمية تعتمد على فرص حقيقة فى الاقتصاد . وعلى هذا فالشرط المسبق ، أو التوسع فى التعليم المهنى يجب أن يكون مرتبطا بتلك النقاط ، وحيث تكون التنمية ظاهرة بالفعل والطلب يفصح عن نفسه بوضوح . (٢)

ويبدو هذا منطقيا فى ضوء ما يقرره مخطوط القوى العاملة ، من صعوبة

---

- Martin Carnoy: "Can Education Alone Solve the Problem (١) of Unemployment?", in: John Simmons, The World Bank (Ed.), The Education Dilemma, Policy Issues for Developing Countries in the 1980s, Pergamon Press, Oxford, 1983 (Re), PP. 153-163.

- Philip J. Foster: "The Vocational School Fallacy in (٢) Development Planning", in: Jerome Karabel and A.H. Halsey (Ed.), Power and Ideology in Education, Oxford University Press, New York 1977, PP. 356-365.

التنبؤ المستقبلي بالاحتياجات المهنية لسوق العمل ، الا على المدى القصير جدا ، وحيث لا يمكن التنبؤ بدقة ، بالطلب على مهارات نوعية محددة الا لفترة لا تتجاوز عاما أو عامين مقبلين على أكثر تقدير . (١)

ولعل التجارب السابقة في مصر ، وفي عهد محمد علي بالتحديد ( ١٨٠٥-١٨٤١ ) توضح خطأ سياسة الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل فحين أراد محمد علي أن يبني دولة قوية يحقق بها طموحاته الواسعة ، اتجه —————  
بأنظاره الى التعليم ، والى قمة السلم التعليمي والتعليم الصناعي بصفة خاصة لتخريج الفنيين ، مدنيين وعسكريين ، ممن تحتاج اليهم الدولة ، وفي أسرع وقت ممكن ، وهذا السبب نفسه - أى ارتباط التعليم بحاجة البلاد من الموظفين - أدى الى جعل هذه المدارس تتعرض للزيادة والنقصان تبعا لحاجات الدولة ونقصها ، كما كان هذا عاملا من عوامل ضعف الصناعة والتعليم الصناعي في أواخر عهده ، اذ لم يكن الهدف من نشر التعليم خلق جيل واع ، ولكن لتخريج عدد من رجال الحرب أو رجال الصناعة الذين تحتاج اليهم الدولة (٢)  
ان للتعليم أهدافا كثيرة ومتعددة منها نقل التراث الثقافي

(١) راجع في هذا الشأن :

- L. Richter: Training Needs, Assessment and Monitoring, ILO, Geneva, 1986, P.II.

- مكتب العمل الدولي : العمالة والتنمية الاقتصادية ، ترجمة جمال البنا ، من الشرق والغرب ، العدد ١٧٠ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ص ١٤٢ - ١٤٣ .

- Mark Blaug: "The Quality of Population in Developing Countries, with Particular Reference to Education and Training" in: Phillip M. Hauser (Ed.), World Population and Development, Challenges and Prospects, Syracuse, University Press, New York, 1979, PP. 361-402 .

(٢) نادية جمال الدين : "تعليم الجماهير ودور الجامعة المفتوحة في تحقيقه" في : التربية المعاصرة ، العدد التاسع ، المصدر لخدمات الطباعة ، القاهرة ، يناير ١٩٨٨ ، ص ص ٢٢ - ٥٤ .

للمجتمع من جيل الى جيل ، والاعداد للمواطنه وغيرها . فالمدرسة لا تقتصر  
وظيفتها على معرفة القابليات الكامنة فى الأفراد وتنميتها ، ومنح أصحابها  
شهادة بعد اكتمال نمو تلك القابليات ( الاستعدادات ) ، بل ان وظيفتها  
أولا وقبل كل شيء ، هى تربية الشخصية وتقويم السلوك ، ويواجه التعليم طلبا<sup>(١)</sup>  
اجتماعيا ، قد لا يكون متسقا بالضرورة مع مايتطلبه سوق العمل من مهارات .  
ولاينبغى أن يضحى بالنظام التعليمى كله ، من أجل تحقيق هدف واحد ، بل لابد  
من الاهتمام بكل الأهداف على حد سواء .<sup>(٢)</sup>

ومع الاهتمام باحتياجات سوق العمل ، ينبغى عدم اهمال أهداف التعليم  
الاجتماعية ، والتي تتطلب من بين ماتتطلبه تحقيق العدالة بين جميع أفراد  
المجتمع ، فى الحصول على فرص تعليمية متكافئة ( للوصول بهم الى أقصى  
مايمكن أن تؤهلهم اليه قدراتهم ، بصرف النظر عن مقدرتهم المادية ) ،  
ولأن الاستثمار فى التعليم هو استثمار طويل المدى ، فان عدالة اليوم قد  
تعنى كفاءة الغد ، وحيث يضمن ذلك أو يتضمن مستويات عليا من التعليم ،  
تمكن الأفراد فى النهاية من الحصول على التدريب المطلوب للأعمال التى  
سيكلفون بها ، وفى كل أنواع العمالة المتخصصة المرتبطة بتلك المستويات  
فنشر المعرفة على نطاق واسع جزء أساسى من أى خطة لتحريك أى مجتمع الى  
مستويات عليا جديدة .<sup>(٣)</sup>

والمأمل لحركة الاقتصاد المصرى منذ الخمسينيات وحتى الآن ، يمكنه

---

(١) -Edgar Faure (Chairman): Learning to be, The world of Education to day and tomorrow, UNESCO, Paris, 1972, P.68.

(٢) ف . كومبز : أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٩-

(٣) -Tapas Majumdar: Investment in Education and Social Choice, Op.cit, PP. 102-103 .

أن يلمح بوضوح الأسباب التي ساهمت في إبراز ظاهرة البطالة بصورتها الراهنة، ففي الفترة من عام ١٩٥٦ - ١٩٦٥، حققت مصر معدلا عاليا للنمو وتغييرا كبيرا في الهيكل الاقتصادي، وأعطت التصنيع أهمية كبرى، وتوسع القطاع العام لتحمل الجزء الأكبر من عبء التصنيع، كما توسع الجهاز الإداري للدولة على المستويين المركزي والمحلي، وكان من بين الأهداف الأساسية انتشار الخدمات التعليمية والصحية في المناطق الريفية والحضرية، فبين عام ١٩٥٢ - ١٩٦٥، ارتفع معدل التسجيل في المدارس الابتدائية من ٤٥٪ إلى ٧٥٪ من المجموعة العمرية، وانخفض معدل عدد السكان لكل طبيب من ٤٠٠٠ إلى ٢٢٦٥، هذا في الوقت الذي التزمت فيه الدولة بتعيين الخريجين (كجزء من السياسة العامة للدولة واتباع أسلوب التخطيط القومي الشامل)، وانعكس كل ذلك على سوق العمل واستغلال الموارد البشرية. وبالتالي لم يكن هناك مجال للحديث عن البطالة في ذلك الوقت.

وفي السنوات التالية لحرب عام ١٩٦٧، فإنه نظرا لظروف الحرب وفقدان مصر لبتترول سيناء، وإيرادات قناة السويس، وانخفاض إيرادات السياحة، لم يكن هناك مفر من تخفيض معدل الاستثمار، بحيث يساير المدخرات المحلية، وانخفض في تلك الفترة المعدل السنوي لنمو العمالة الحكومية فبعد أن كان هذا المعدل حوالي ٨٦٪ في السنة أثناء الخطة الخمسية الأولى (٦٠ - ١٩٦٥) وصل إلى ٤٥٪ في الفترة ما بين ١٩٦٦ - ١٩٦٧، ١٩٧١ - ١٩٧٢.

ثم انتقل بعد ذلك الاقتصاد المصري إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي، وشهدت مصر نموا سريعا في الدخل القومي فيما بين ١٩٧٣ - ١٩٨٤، وتزايد معدل الاستثمار، فقد بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٥٪ في سنة ١٩٨٤، على أن هذا النمو السريع صاحبه اختلالات هيكلية عديدة، كارتفاع معدل التضخم، وتزايد أعباء الديون، كما انخفض نصيب كلاً من الزراعة والصناعات التحويلية في الناتج المحلي، وارتفع نصيب قطاع

الخدمات والبتروول ، واتسم هيكل العمالة باختلال مماثل لصالح قطاع الخدمات ، وفى اعقاب هذا النمو السريع حدث تدهور فى أحوال مصر الاقتصادية ، بحيث يمكن القول بأنه قد بدأت بالفعل فترة كساد منذ عام ١٩٨٤ تقريبا .

اذ ووجهت مصر بظروف بدا فيها أن فترة الرخاء القائم على تدفق إيرادات البتروول ، وتحويلات العاملين بالخارج ، وقناة السويس والسياحة قد ولست - ففيما بين ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٥ / ١٩٨٦ - انخفضت إيرادات البتروول بنسبة ٣٦ ٪ وأصاب الركود مصادر الدخل الثلاث الأخرى ، وانخفض معدل الاستثمار الأجنبي ، والذى كان يتجه بصفة أساسية الى قطاع النفط<sup>(١)</sup> ، كما انخفض النصيب النسبى للاستثمارات العامة وتزايد فى المقابل اسهام القطاع الخاص فى الاستثمارات القومية .<sup>(٢)</sup> وتبرزت الدعوة الى التحول نحو القطاع الخاص كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى ، الذى يسمح بمزيد من التنمية وتخفيف العجز عن كاهل ميزانية الدولة وميزان المدفوعات<sup>(٣)</sup> ، وتباطؤ الدولة فى تشغيل الخريجين ، وغير ذلك من أمور أدت مجتمعة الى ميل معدل البطالة الى التزايد عاما بعد

(١) انظر على سبيل المثال :

- جلال أمين : " مشكلات التصحيح الاقتصادى والتنمية فى مصر " ، فى : سعيد النجار ( محرر ) ، التصحيح والتنمية فى البلدان العربية ، صندوق النقد العربى ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٥٣ - ١٨٤ .

- ILO: World Labour Report, 1989, Volume 4, ILO, Geneva, 1989, P. 52 .

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولى : الخطة الخمسية الثانية للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية ( ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ) وخطة عامها الأول ١٩٨٨ ،

الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

(٣) محمود عبد الفضيل : " مشاكل احلال الملكية الخاصة محل الملكية العامة

فى الاطار المصرى والمقارن " ، فى : أمانى قنديل ( محرر ) ، القطاع

الخاص والسياسات العامة فى مصر ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،

مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٧٧ .

آخر . هذا فضلا عما تضيفه احتمالات عودة العمالة المهاجرة الى أرض الوطن من تعقيد آخر لظاهرة البطالة فى المستقبل .

وينبغى التمييز داخل ظاهرة البطالة كما ترصدها احصاءات القوى العاملة بين العاطلين ممن سبق لهم العمل ، وبين فئة العاطلين لأول مرة أى الداخلين الجدد فى قوة العمل . فبطالة من سبق لهم العمل يترتبُ بالانكماش الاقتمادى ، ونزوح العمال غير المهرة من الريف الى المدينة أما بطالة الداخلين الجدد فتعنى انخفاض معدل النمو فى خلق فرص العمل ، نتيجة سلبيات فى مشروعات وخطط التنمية . (١)

ومن العرض السابق لظاهرة البطالة فى مصر ، يتضح أنها تتركز بصفة أساسية بين الشباب المؤهل خريج النظام التعليمى ، ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة ، كما أنها ترجع الى محدودية فرص العمل المتاحة فى الاقتصاد المصرى . مما دعا البعض الى القول بان ايجاد فرص عمل اضافية لقوة العمل المتزايدة ، يجب أن يكون الهدف الأول لقرارات التخطيط والاستثمار فى مصر على المدى القصير والمتوسط . (٢) هذا فى الوقت الذى يرى فيه البعض الآخر بضرورة تخفيض معدل الاستثمار فى الوقت الحاضر ، حتى يتم تصحيح اختلالات الاقتصاد المصرى . (٣)

(١) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربى : السياسات الاجتماعية فى

الوطن العربى ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى ، البند

الأول ، القسم الأول ، مؤتمر العمل العربى ، الدورة الثامنة عشرة ،

القاهرة ، ٦ - ٣ مارس / آذار ١٩٩٠ ، ص ٤٧ .

(٢) ك . س . سيزارام : الأثار الضمنية للتغير السكانى وتطور التعليم

على قوة العمل فى مصر ، الاتجاهات والتوقعات ، وزارة القوى العاملة

القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٩٠ .

(٣) جلال أمين : " مشكلات التصحيح الاقتمادى والتنمية فى مصر " ، فى :

سعيد النجار ( محرر ) ، التصحيح والتنمية فى البلدان العربية ،

مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

وفى كل الأحوال ، وعلى ضوء ما هو معروف وشائع من انخفاض انتاجية عنصر العمل فى مصر بصفة عامة ، فان الحاجة تبدو ملحة لتبنى استراتيجية للتنمية موجهة للموارد البشرية ، فعندما يصبح رأس المال المادى نادرا ، يصبح الاستخدام الكفء للموارد البشرية أكثر الحاحا من أى وقت آخر ، لتعويض الانخفاض فى معدلات الاستثمار والنمو . (١)

وفى هذا الموضوع ، يجب التأكيد على أنه من الأهمية بمكان ، النظر الى مشكلة عدم التوافق بين مخرجات نظم التعليم ، والتدريب واحتياجات سوق العمل ، نظرة كلية شاملة ، لتركز فقط على نظم التعليم والتدريب ، وتلقى عليها باللائمة تجاه مشكلة متعلقة بفائض الخريجين ، أو ندرتهم فى سوق العمل ، بل يجب التركيز على كل العوامل المؤثرة فى سوق العمل ، فإذا كان التدريب يساعد العمال على التحرك الى المشاريع والقطاعات التى ترتفع فيها الانتاجية وتعانى من عجز ، الا أن ذلك لايعنى أن التدريب هو الضمان المطلق ضد البطالة ، التى يتعرض لها فائض الخريجين ، أو الندرة التى تحدث أو يتوقع حدوثها لعنصر العمل فى بعض المهن ( العجز ) ، وذلك أن تصحيح الاختلالات بين العرض والطلب على عنصر العمل ، يقع بالدرجة الأولى على عاتق السياسات الاقتصادية . (٢)

ومع هذا ينظر الى بطالة الخريجين أحيانا على أنها مشكلة تعليمية ، وليست مشكلة قوى عاملة ، ويرجع ذلك الى أسباب سياسية ، فالحكومة لاتستطيع تغيير حركة سوق العمل وتنظيماته ، لكى تناسب خريجي المدارس ، ولكنها تستطيع أن تحاول جعل خريجي المدارس يناسبون الأولويات التى يتطلبها أصحاب

(١) انظر على سبيل المثال :

رئاسة الجمهورية : لجنة تنمية القوى البشرية : تقرير مؤقت —  
استراتيجية للتنمية موجهة للموارد البشرية فى مصر ، مذكرة عمل رقم  
(٥٥) ، ترجمة عبد الفتاح ناصف ، القاهرة ، ١٩٨٢/١٠/٢٤ ، ص ٤-١ .

(٢) OECD: The Future of Vocational Education and Training , op.cit, P. II.

## العمل . (١)

وتعكس تجارب العديد من الدول المتقدمة الاتجاه نحو تغيير نظم التعليم وتطويرها ، كمحاولة لاحداث نوع من التوافق بين التعليم وعالم العمل ، شملت هذه التغييرات النظام التعليمى ، أهدافا ، وبنى ، ومضامين . فأصبح اعداد الطلاب لعالم العمل هدفا بعيد المدى لنظم التعليم ، بحيث يمكن القول بأن هناك الآن اتفاقا واسعا ، على أن عملية تيسير الانتقال ( النقلة ) من عالم المدرسة الى عالم العمل ، لم تعد مشكلة ديموجرافية أو مايتعلق بها فحسب ، بل انها مظهر مستمر ، وجزء من مشكلة أوسع وأكبر ، وهى كيفية اعداد الشباب ليجدو مكانا لهم فى المجتمع .

وانعكس هذا الهدف العريض على بنية النظام التعليمى ومحتواه ، فزيدت مدة التعليم الالزامى ( الأساسى ) ، وتنوعت موضوعاته العامة ، وأدخلت عليه الجوانب المهنية ، بهدف اكساب التلاميذ معلومات عن حياة العمل ليس فقط من خلال ممارسة الأنشطة العملية داخل المدرسة وخارجها ، ولكن أيضا من خلال المواد والموضوعات العلمية والاجتماعية الأخرى ، مع الاستفادة فى نفس الوقت من خبرة التلاميذ الشخصية التى اكتسبوها فى أوقات فراغهم وعطلاتهم الدراسية .

وعلى مستوى المرحلة الثانوية برز الاتجاه نحو المدارس الشاملة ، التى تستقبل جميع الطلاب دون انتفاء ، وحدث نوع من التكامل بين فروع التعليم العام والمهنى ، بحيث أصبح تدريس مواد كالتوجيه المهنى والدراسات الطبيعية اجبارية لكل المسارات ، كما أدخلت دراسات عامة

---

- Dan Finn: "The Manpower Services Commisssom and the YOUTH Training Scheme: a Permanent bridge to work?", in: Roger Dale (Ed.,) Education, Training & Employment, Pergamon Press, Oxford, 1985, PP. 111-125 .

وعريضة على التعليم المهني وبرامج التدريب الأولى ، وزيدت مدته وتحسنت نوعية ، مع مد الجسور وفتح قنوات الالتحاق بينه وبين المستويات العليا من التعليم .

كما أصبح التعليم المتناوب أحد المبادئ الأساسية التي توجه النظام التعليمي في مراحلها العليا اذ ينتقل الفرد بين التعليم والعمل في دورات مستمرة وحتى سن التقاعد .

وهكذا أصبح التعليم المهني والتدريب عملية تأخذ وقتا طويلا يمتد من السنوات المبكرة في المدرسة ، ويستمر اثناء حياة العمل ، والدور الذي يمكن أن يؤديه النظام التعليمي في خدمة الاقتصاد والقوى العاملة ، هو التركيز على التعليم العام والشامل مع ترك التخصص الدقيق لمكان العمل ، ويتمثل دور أصحاب الأعمال في احداث نوع من الملائمة والمرونة داخل نظام القوى العاملة ، وبما يساعد على التكيف مع اتجاهات التغيير التقني، كما يصبح على العاملين أن توجد لديهم الدافعية والقدرة على التعديل الضروري لمهاراتهم ، سواء عن طريق التعلم الذاتي ، أو التحسين المهاري داخل مؤسسات العمل . (١)

(١) انظر على سبيل المثال :

- OECD: The Future of Vocational Education and Training, op.cit., PP. 54-55 .
- Sixten Marklund: "Integration of School and the World of Work in Sweden", in: Jon Lauglo & Kevin Lillis (Ed.), Vocationalizing Education, an International perspective, Comparative and international education Series: Vol.6, Pergamon Press, Oxford, 1988, PP. 173-189 .
- David Roff: "Education and Unemployment: does yop make a difference (and will the youth Training Scheme)?" in: Denis Gleeson (Ed.), Youth Training and the Search for work, Routledge and Keganpaul, London, 1983, PP. 291-308 .

ومجمل القول أن هناك العديد من الدواعى والمبررات التى تحتتم الاهتمام بنوعية مخرجات نظام التلمذة الصناعية ، فكما يقال : انه ربما يكون من الخطأ تركيز الاهتمام على الكم ، أو الأعداد التى قد نحتاجها فى المستقبل ، والأكثر واقعية هو التأكيد بصفة عامة على رفع مستويات التدريب ، لأنه كلما ارتفعت مقدرة ومهارة القوة العاملة ، فان هذا يدفع رجال الأعمال على تشغيلهم ، كما أن مشكلات العمال ذوى المستويات العليا من التدريب أقل الحاحا من أولئك الذين فى المستويات الدنيا .<sup>(١)</sup>

وإذا كانت سياسة التعليم النظامى واستراتيجيته توجه حركة التعليم نحو التوسع الكمى فى مخرجات نظام التلمذة الصناعية ، والتعليم الثانوى الصناعى بصفة عامة ، كما سبقت الإشارة اليه ، وبما يعنى الاتجاه نحو التغلب على العجز الموجود فى فئة العمال المهرة فى سوق العمل المصرى ، وبالتالي امكانية تحقيق الكفاءة الخارجية لنظام التلمذة الصناعية فى جانبها الكمى ، فان المطلب الأساسى ، بل والتحدى الحقيقى ، خلال الفترة القادمة يتمثل فى ضرورة تحسين جودة ونوعية مخرجات هذا النظام من العمال المهرة .

وإذا كان تحسين نوعية مخرجات نظام التلمذة الصناعية له عائد اقتصادى ، الذى يتمثل فى نمو إنتاجية عنصر العمل ، وبالتالي دفع

- 
- Volker Kodiz: "The German Federal Republic: How the State Copes with the Crisis- a Guide through the Tangle of Schemes, in: Rob Fiddy (Ed.), Youth, Unemployment and Training A collection of National Perspectives, The Falmer Press, London, 1985, PP. 75-105 .
  - Jan Kluczynski and Bikas C. Sanyal (Eds.): Education and Work in Poland, PWN-Polish Scientific Publishers, Warsaw, UNESCO, 1985, PP. 111-125 .

عجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام ، (فالنمو الاقتصادي هو محصلة لنمو كمية عوامل الانتاج ونمو انتاجية هذه العوامل ) ، فان له عائداته الاجتماعية أيضا الذى لاينفصل عن عائدته الاقتصادية ، فالعمال المهرة الذين يخرجهم نظام التلمذة الصناعية هم فى نفس الوقت أفراد فى أسرة ومواطنون فى مجتمعهم وفى العالم المحيط بهم ، ويجب أن يكون نتاج عملية الاعداد لهم عن طريق هذا النظام ، هو تحسين مآلديهم من مهارات عملية وعقلية ، ومعرفة وقيم واتجاهات ودوافع ، وتمكينهم من القيام بدور المواطنة الصالحة والقدرة على فهم العالم الحديث حولهم .

ويتم التعرف على نوعية الخريجين عن طريق دراسات تتبعية لهم فى أماكن عملهم ، وتحديد نقاط القوة والضعف فى إعدادهم ، سواء من وجهة نظرهم أو من وجهة نظر رؤسائهم وزملائهم ، وهذه الدراسات تعتبر فى حد ذاتها مصدرا من مصادر التغذية المرتدة الهامة ، التى لا بد من توفيرها لتقويم العملية التربوية بأجزائها المختلفة لى نظام تعليمي ، ويمكن عن طريقها تحديث نظام التلمذة الصناعية ، موضع الدراسة الحالية ، طبقا لاحتياجات سوق العمل وأولوياته .

وفى ضوء ما سبق يتضح ما تنطوى عليه محاولة التعرف على نوعية خريجي نظام التلمذة الصناعية من مزايا متعددة ، سواء بالنسبة للمجتمع أو للنظام ذاته ، أو لخريجيه ، واذا كانت الأرقام والبيانات المتاحة تستطيع أن تنبئ بالاحتياجات الكمية لسوق العمل من الخريجين ، فإنه يصعب أن تظهر هذه الأرقام نوعيتهم ، ويصبح والحالة هذه ، سوق العمل هو المحك الأساسى الذى يتم من خلاله الحكم على نوعية هؤلاء الخريجين ، ويصبح رؤساء العمل هم من أقدر الناس على اصدار مثل هذا الحكم ، وذلك نظرا لتعاملهم مع هؤلاء الخريجين ومعايشتهم لمتغيرات سوق العمل ، وبالتالي معرفة متطلباته .

ومن هنا تأتى أهمية النزول الى الميدان للتعرف على مدى قدرة

نظام التلمذة الصناعية بوضعه الراهن ، على إعداد خريجه الإعداد الذى يتناسب مع الاحتياجات النوعية لسوق العمل ، وذلك عن طريق استطلاع آراء رؤساء العمل ، والمشرفين على العمال المهرة المتخرجين من نظام التلمذة الصناعية فى هذا الشأن .

وهذا هو موضوع الجزء التالى من البحث حيث يتناول الفصل الرابع اجراءات البحث الميدانى ، ويتناول الفصل الخامس تفسير وتحليل نتائج البحث الميدانى .